

ليبيا تبحث عن خارطة سياسية

عبد الستار حتيبة*

وضع العقيد الليبي معمر القذافي بلاده في فراغ سياسي بعد أن منع قيام الأحزاب طوال مدة حكمه المستمرة منذ أكثر من أربعين عاما، والتي بدأها بتعطيل البرلمان وأحكام الدستور الوطني الذي يعود لعام 1951، دون أن يضع دستورا جديدا للبلاد أو يسمح بالمعارضة السياسية. وفي الوقت الحالي حيث تطالبه الدول الكبرى بالتخلي عن الحكم تحت وطأة المعارضة الشعبية ضد حكمه، من الصعب على أي مراقب تصور المستقبل الذي يمكن أن يكون عليه الوضع في ليبيا.

وفي بلد يقع قبالة أوربا وتمتد رقعته لنحو مليوني كيلومتر مربع وعدد سكان يتراوح حول الستة ملايين نسمة، يبدو الأمر مثيرا للاهتمام لأنه لا توجد أحزاب أو قوى معروفة بتوجهاتها السياسية، خاصة بعد أن خرجت عدة تقارير غربية تحذر من تواجد تنظيم القاعدة هناك. وحتى بالنسبة للذين يقللون من قيمة هذه التقارير، ليس من السهل عليهم الإجابة عن سؤال حول طبيعة المعارضة التي تقاوت منذ يوم السابع عشر من فبراير (شباط) 2011 من أجل إسقاط حكم العقيد الليبي معمر القذافي.

1972 حين قرر أن يكون الإعدام مصير عقوبة لتشكيل حزب أو الانخراط فيه. وأعطى الفراغ السياسي ومنع الأحزاب في ليبيا الفرصة لعمل جماعات تعتمد على انتماءات قبلية ودينية في البلاد، إضافة إلى ظهور التحالفات التي لا يربط بينها أي هدف غير "التخلص من حكم القذافي"، ما أدى إلى غياب أي تكتلات ذات مناهج أو برامج سياسية واضحة. ويقول الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي ألفه القذافي منذ بداية حكمه ويعتبره بمثابة دستور للدولة إن "الحزب هو الدكتاتورية العصرية. هو أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة. إذ إن الحزب هو حكم جزء للكل. وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن. وبما أن الحزب ليس فرداً، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه. فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوي

وفي أحسن الفروض تبدو المعارضة ذات ميول سياسية ليبرالية لكنها مع ذلك تظل، وفقا للمعطيات على أرض الواقع، معارضة هشّة وغير متماسكة، أو أنه يمكن القول أيضا أنها معارضة ما زالت في طول التشكل ولم تصل بعد إلى مرحلة الانصهار في تيار عام واحد. صحيح أن التيار الموجود في الوقت الحالي والذي يلتف حوله الجميع هو إزاحة نظام القذافي الذي تولى الحكم بعد انقلاب على الملك إدريس السنوسي عام 1969، لكن هذا التيار يتحول إلى فرق شتى بإجابات متباينة لأسئلة من نوع: وماذا بعد القذافي؟ من سيحكم وكيف سيحكم وبأي طريقة سيحكم؟

ومع أن ملك ليبيا إدريس السنوسي سبق القذافي في إلغاء "التعددية الحزبية" إلا هذا الإجراء لم ينص عليه في الدستور، ولم يجرمه كما فعل القذافي عام

حركة الإخوان المسلمين

مرت حركة الإخوان في ليبيا بمرحلتين. وترجع أصول حركة الإخوان المسلمين في ليبيا إلى أربعينيات القرن الماضي، لكن لم يعلن عن وجودها بشكل علني وصريح إلا في عام 1968 ومع ذلك ظل وجودها الذي بدأ من إقليم برقة شرق البلاد، ليس بتلك الفاعلية الموجودة في دولة مثل مصر. وقام القذافي بحل الجماعة في عام 1973، وكانت هذه هي المرحلة الأولى.

وظل النظام الليبي بعد ذلك يتعامل مع الجماعة باعتبارها تنظيماً سياسياً يتعارض مع مبادئ الكتاب الأخضر. أما المرحلة الثانية لنشاط الحركة فلم يبدأ إلا في مطلع الثمانينات، بسبب تنامي التيار السلفي في ليبيا والبلدان العربية الأخرى. إلا إن النظام الليبي بدأ مطاردة عناصر الحركة ضمن حركة كبيرة للقضاء على من أسماهم "الزنادقة"، وهو تعبير يطلقه على الإسلاميين بشكل عام. وانتهت ملاحقة السلطات للإخوان بالحكم بالإعدام بحق المراقب العام للجامعة والسجن لكوادرها الأساسيين.

وتفرقت غالبية القيادات الوسطى والصغيرة المناهية في عدة دول عربية وأجنبية، لكن من خلال زيارتي الأخيرة لمدن بنغازي وطبرق والبيضاء وشحات في المشرق الليبي في شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار)، عاد نشاط عناصر من الجماعة من خلال المشاركة في القتال ضد قوات القذافي، ومن خلال الانخراط في اللجان الشعبية والأمنية التي تشكلت لإدارة المدن التي خرجت عن سيطرة القذافي. لكن القيادات التي نمت في الخارج طيلة نحو عقدين من الزمان لم تعد بعد إلى ليبيا.

وتعتبر جماعة الإخوان في ليبيا رافداً مهماً للتيارات الإسلامية الأخرى. ومنذ عام 2005 بدأ عدد من قادتها في العودة إلى ليبيا شرط عدم مهاجمة نظام القذافي، بيد أنها أعلنت منذ اليوم الأول للانتفاضة الليبية يوم السابع عشر من شهر فبراير الانحياز للحركة المعارضة للقذافي، وقالت في البيان الذي

المصالح الواحدة. أو الرؤية الواحدة. أو الثقافة الواحدة. أو المكان الواحد. أو العقيدة الواحدة. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم".

وحسب الكتاب الأخضر، الذي طبعت منه السلطات الليبية ملايين النسخ وخصصت له مئات الشروح، فإن "الصراع الحزبي على السلطة يؤدي إلى تحطيم أسس أي إنجاز للشعب. ويخرب أي مخطط لخدمة المجتمع، لأن تحطيم الإنجازات وتخريب الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس له. والأحزاب في صراعها ضد بعضها، إن لم يكن بالسلاح - وهو النادر - فبشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضاً. وتلك معركة لا بد أن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا".

والإجابة البسيطة التي يسوقها المتحدثون بما أصبح يعرف "المجلس الوطني الانتقالي" الذي تشكل عقب ثورة 17 فبراير من هذا العام، تتلخص في تحديد عدة خطوط عريضة وهلامية لنظام الحكم القادم في حال تمكنوا بالفعل من إسقاط حكم القذافي، منها: "تأسيس دولة القانون"، و"إنشاء دستوري عصري" و"بناء دولة ديمقراطية"، و"إقامة التعددية السياسية". حسناً. هل توجد قوى مؤهلة على الأرض لتنفيذ هذا. وما مدى قدرة المجتمع المدني الليبي، الذي ظل مكبوتاً ومحروماً من العمل طيلة أربعة عقود، على الإسهام في تحقيق هذه الأمانى؟

في محاولة لتوضيح الصورة التي يمكن أن يصل إليها المستقبل السياسي في ليبيا، لا بد من إلقاء الضوء على أهم الجماعات الرئيسية الفاعلة على الساحة، منذ قيام ثورة السابع عشر من فبراير حتى الآن، مع الأخذ في الاعتبار ترويج الكتاب الأخضر الذي وضعه القذافي كدستور للمناهج الذي تقوم عليه الدولة، لمقولات ترفض قيام الأحزاب، وتقلل من قيمة التعددية السياسية في ليبيا.

المراجعات التي جرت في مصر بين السلطة والجماعة الإسلامية. لكن الجماعة الليبية المقتلة انخرطت سريعا في القتال ضد قوات القذافي، رغم إعلان قياديين فيها متمركزين في مدينة درنة، أنهم لا يسعون إلى الحكم ولا إلى تشكيل إمارات إسلامية كما ادعى القذافي.

ويقول المراقبون إن إخافة القذافي للغرب من أن إنهاء حكمه سيتسبب في إيجاد أرضية لتنظيم القاعدة تحمل تهديداً لأمن الدول الغربية خاصة الواقعة في جنوب أوروبا.

ولا توجد معلومات مؤكدة حول حجم الجهاديين في ليبيا، بيد أن التقارير الميدانية من خلال زيارتي للمشرق الليبي تشير إلى تواجد تيار سلفي عام يعتبر من نسيج المجتمع الليبي، ولا يميل إلى العنف، رغم أنه في الوقت الحالي هو وقود الثوار المسلحين، وبدا من العمل في ميدان القتال أنهم يفتقرون إلى خبرة المعارك التي تعرف بها الجماعات الجهادية. على أية حال، يختلف هؤلاء المقاتلون السلفيون عن قوات الجيش التي انشقت عن قوات العقيد القذافي التي يغلب عليها العناصر العلمانية والمدنية. ويبدو أن التقارير الأميركية والغربية عن وجود متشددين إسلاميين وسط المقاتلين في ليبيا لا تعتمد على معطيات ذات جدوى، بل تتأسس على خلفيات تعود لحيل من الليبيين عمل في أفغانستان قبل نحو عشرين سنة مضت، ولعناصر تمكنت من التسلل إلى العراق حتى عام 2007.

ومع احتدام المعارك بين الثوار الليبيين وقوات القذافي وتحذير القذافي للغرب من تنظيم القاعدة، سارعت قيادات من المحسوبين على الجهاديين بنفي ذلك في بيانات صريحة، وقال المقاتل السابق في أفغانستان، أبو مسعود المصري، في مقابلة خاصة لي معه عقب إصداره بيانا شديدا للهجة ضد نظام القذافي: "هذه ليست حربا من أجل إقامة نظام إسلامي كما يشيع البعض في نظام القذافي وفي الغرب. ما نريده هو المساعدة في تخليص الشعب الليبي من القذافي، وبعد ذلك فليقرر الليبيون

أصدرته في اليوم نفسه "نعلم تضامنا الكامل مع هؤلاء المتظاهرين ووقفنا معهم".

ودعت الجماعة فيما بعد إلى إصدار مذكرة توقيف ضد معمر القذافي و أبنائه وقادة أجهزته الأمنية بسبب ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، ودعت المجتمع الدولي لسحب الاعتراف بنظام القذافي كمثل للشعب الليبي، والتضييق على التحركات الدبلوماسية لعناصر النظام و المحسوبين عليه. وتشارك عناصر من الجماعة في حمل السلاح ضد القذافي على خلاف ما كانت تنتهجه في السابق من العمل السلمي ونبذها للعنف.

الجماعة الليبية المقاتلة

تأسست "الجماعة الإسلامية المقاتلة" في بداية تسعينيات القرن الماضي في أفغانستان على يد "الأفغان الليبيين" الذين انضموا للمقاتلين العرب في الحرب الأفغانية. ومع عودة الأفغان العرب إلى بلادهم، تركز تواجد الأفغان الليبيين في المشرق الليبي خاصة مدن بنغازي والبيضاء ودرنة. وفي عام 1995 دخلوا في صدام مع قوات الأمن.

وطاردت القوات المسلحة الليبية بالطائرات والأسلحة الثقيلة فلول الجماعة في الجبل الأخضر، وقتلت العشرات منهم، واعتقلت أكثر من ثلاثة آلاف من عموم البلاد، رغم أن المراقبين الذين تم التحدث معهم في بنغازي قالوا إن غالبية هؤلاء لم يكونوا أفغان ليبيين بالأساس، ولكن من تيارات سلفية مختلفة وجدت الجراءة في الإعلان عن معارضة القذافي صراحة في المنطقة الشرقية من البلاد.

وأشهر القصص المؤلمة التي طالت هذه الشريحة من الإسلاميين حادثة تمرد السجناء الإسلاميين في سجن أبو سليم عام 1996 ما أسفر عن مقتل نحو 1200 سجين، وفقا للتقارير الحقوقية الدولية. ولم تبدأ عملية الإفراج عن الإسلاميين إلا في الأعوام الثلاثة الأخيرة، حين أجرت الجماعة مراجعات فكرية تخلت فيها عن العنف ضد الدولة على غرار

وتخلص القذافي من رفاقه القوميين بطرق مختلفة طوال مدة حكمه المستمرة منذ أكثر من أربعين عاما.

وما زال عدد من أعضاء مجلس قيادة ثورة القذافي معه في الحكم مثل عبد السلام جلود الذي عرف لوقت طويل باسم الرجل الثاني بعد القذافي، بينما انضم آخرون للثورة الجديدة التي انفجرت في شهر فبراير الماضي، ومنهم عبد المنعم الهوني، الذي كان يشغل موقع مندوب ليبيا في الجامعة العربية.

في الوقت الراهن استمر عدد من القوميين العرب (الليبيين) من الجيل القديم في العمل من داخل عدة دول عربية وأجنبية، ويرون أن العودة إلى ليبيا لم يحن موعدها بعد، رغم أن عناصر من "الجيل العربي" الجديد قد تمكنت من الدخول إلى ليبيا من الحدود الشرقية للبلاد التي يسيطر عليها المناوئون لحكم القذافي.

الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

تعود نشأة "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" إلى عام 1981، مكونة من مسؤولين سابقين كانوا يعملون مع القذافي، أشهرهم الدكتور محمد يوسف المقرئ. وبعد ذلك بسنة عقدت أول مؤتمر لها في الرباط تبنت فيه قرارا بإسقاط حكم القذافي. ودبرت محاولة اغتيال للعقيد الليبي عام 1984 في مقره بترابلس في باب العزيزية، إن هذه المحاولة فشلت وتسبب في انتكاسة لها ولعناصرها في الداخل الليبي، ما أدى إلى العودة إلى التركيز مرة أخرى العمل من الخارج، لتتعرض لانتكاسة أخرى بفشل محاولة انقلاب على القذافي بعد ذلك بسنة. ومع ذلك تمكنت الجبهة، رغم ظروف التشريد والتنقل من بلد إلى بلد، أن تضم إليها عام 1988 العقيد خليفة حفتر ونحو ألف من ضابطه وجنوده، وتكوين ما كان يعرف بـ"الجيش الوطني الليبي". وكان حفتر في ذلك الوقت قائدا لجبهة الحرب الليبية مع تشاد. وحفتر الذي خاض محاولات سابقة للإطاحة بالقذافي، حتى مطلع التسعينيات حيث جرى تجميد

مصيرهم. أما أنيس الشريف عضو المكتب السياسي للحركة الإسلامية الليبية للتغيير، فقال لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية في حينه إن الحديث عن إقامة "إمارة برقة الإسلامية" في شرق ليبيا محاولة من النظام الليبي لوصم ثورة 17 فبراير الليبي بأن وراءها حركات إرهابية مسلحة، وأنه يوجد إسلاميون يقاتلون مع الثوار مثلهم مثل باقي أبناء الشعب، لأن هذه ليست ثورة أحزاب أو تنظيمات أو إسلاميين أو أصوليين.

وقال عبد الحكيم الحصادي القيادي السابق في الجماعة الليبية المقاتلة حين التقيت به في زيارتي لليبيا الشهر الماضي إنه يرفض المزاعم التي ردها القذافي ونجله حول عزمه إقامة إمارة إسلامية في شرق البلاد.

وينتمي الحصادي إلى مدينة درنة التي يشتهر أبناءها بالانخراط في الحركات المقاتلة سواء ضد الدول التي قامت باستعمار ليبيا في النصف الأول من القرن الماضي، أو من خلال الالتحاق بحركات تقاتل "الاحتلال" في دول عربية (العراق) وإسلامية (أفغانستان). وحين اندلعت الثورة في ليبيا يوم السابع عشر من فبراير ومع تحولها إلى حركة مسلحة، كانت الإذاعة المحلية لمدينة درنة تحت من سبق له القتال في الخارج الالتحاق بالثوار لمقاتلة قوات القذافي.

حركة القوميين العرب

ظهرت حركة القوميين العرب في ليبيا منذ وقت مبكر خاصة بعد الاعتراف الدولي بإسرائيل عام 1948 وتنامي المد القومي عقب ثورة جمال عبد الناصر في مصر عام 1952. وسرعان ما انقلب القوميون على حكم الملك إدريس السنوسي في الثورة التي جاءت بالعقيد الليبي معمر القذافي للحكم عام 1969، بسبب انخراط عدد من كوادر هذه الحركة في الجيش الليبي الوليد في ذلك الوقت.

الأخرى من مؤتمرات ولجان. وكان "القطاع الثوري" فيما مضى يتكون من أعضاء مجلس قيادة ثورة 1969، وتراجع عدد أعضائه إلى دائرة ضيقة من المحيطين بالقدافي خاصة من أبنائه الذين لم يكن أغلبهم قد ولد بعد عند تأسيس القطاع منذ نحو 40 عاما.

غالبية الليبيين ممن لم يفكروا في مجابهة نظام القذافي طيلة العقود الماضية، ووجدوا أنفسهم أخيرا في خضم ثورة غضب ضد حكمه بشكل عفوي تحول إلى نزاع مسلح، لا يفكرون بالطريقة التي ينظر بها الغرب إلى تطورات الوضع في البلاد. وفي مقابلة خاصة مع عبد السلام نصر، نائب محافظ طبرق السابق، والذي انضم إلى الثوار، تحدث بقوله إن القذافي كان يبيع لنا الأوهام دون أن يكون هناك أي مردود يخدم الشعب على أرض الواقع.

وروى لي نائب المحافظ حكايات عن فساد الحكم وقال إن ما يروجه القذافي عن أن الشعب يحكم نفسه بنفسه، وأنه ليس مسئولا، كلام غير حقيقي لأنه هو من يختار أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان ومسؤولي المحافظات الشعبيين والتنفيذيين. نحن شعب طيب.. ولا يجب المشاكل. كنا نقول إن الأهم ليس في ما يقوله القذافي ولكن فيما يمكن أن يفعله للشعب الليبي، خاصة وأن ثورة 1969 قدمت لليبيين أحلاما وأمالا في مستقبل أفضل، "لكن هذا لم يتحقق أبدا منذ أجدادي ومنذ آبائي.. نستمتع منه وننتظر، لكن الأمور كانت تزداد سوءا.. القذافي أخذ يطلق على نفسه الألقاب والبطولات.. وهذا لم يكن يضيرنا في شئ في البداية، لكنه أخذ يزيد من الأمر، ويتمادي، بسبب صمت الليبيين.

وعن سبب خروج معارضة قوية للقذافي رغم أن ليبيا ليس فيها معارضة منظمة لحشد الناس في التظاهرات، قال نصر: ما حدث هو أن الناس أخرجوا أفكارهم الحبيسة داخل صدورهم وعقولهم طوال السنوات الماضية، وهتفوا بها علانية.. جهروا في الشوارع وعلى الملأ لأول مرة منذ عام

عمل "الجيش الوطني الليبي" التابع للإنقاذ، أصبح اليوم أحد كبار القيادات العسكرية في صفوف الجيش الوطني الليبي الموالي لثورة 17 فبراير في ليبيا. وخلال زيارتي لبنغازي حيث مقر الثوار، لوحظ أن الليبيين يعولون على العقيد حفتر بقواته المدربة جيدا في الخارج.

ديناميكية العمل بعد القذافي

استند حكم القذافي على استقطاب القبائل. وهذا في حد ذاته أمر مربك لأي مفكر في مستقبل ليبيا. ويقول الكاتب عبد المنصف البوري: "قد لا نبالغ إذا قلنا أن الوضع في ليبيا، سوف يكون محفوفاً بالمخاطر والمصاعب والمشكلات مهما كانت النوايا طيبة، ومهما كانت الآمال والأمان والأحلام خيرة ومشرفة".

وينتمي القذافي لقبيلة القذاذفة. وهو يتحالف طول فترة حكمه مع قبيلة المقارحة، فيما راوحت العلاقة بين القذافي والقبائل الأخرى بين الشد والجذب، بناء على نصيب كل قبيلة من المناصب الحكومية والغنائم الاقتصادية والبعثات الدراسية وغيرها. وأبرز هذا نظاما يعتمد بشكل كبير على القبيلة لا على أي شئ آخر ذا طبيعة مؤسسية سواء كان حزبا أو غيره.

وتأخذ القيادات الليبية مكانها في السلطة ليس وفقا لانتخابات أو أي طريق ديمقراطي آخر، حيث يرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي لأن وجود برلمان يعني، وفقا لأفكاره، غياب الشعب. وينص الكتاب الأخضر على حكم أن الشعب لنفسه عن طريق المؤتمرات (المجالس المحلية) واللجان الشعبية (المحافظات)، حيث يوجد في ليبيا 22 محافظة، وكل محافظة ينفرع منها العديد من المؤتمرات الشعبية القاعدية. ويمثل الاجتماع العام للمؤتمرات الشعبية "البرلمان"، فيما تعتبر اللجنة الشعبية العامة هي "الحكومة". إلا إن ما يسمى "القطاع الثوري" الذي يقف على هرمه العقيد القذافي يعد هو الجهة التي تجب كل الجهات

من بين الموالين لنظام القذافي. هذا يفصح نظرية سلطة الشعب.. الشعب لا يختار في الحقيقة إلا أعضاء المحليات الصغيرة جدا جدا (الوحدات القاعدية)، وحتى هذا الإجراء الذي تركه القذافي للناس اكتشفنا أخيرا أن هدفه خلق تناحر بين المواطنين والقبائل والعائلات، وتشتيت الناس عن التفكير في أحوالهم وأحوال وطنهم.

ويقول الكاتب البوري: "على سبيل المثال أصبح المواطنون يلجأون إلى من ينتمي إلى قبيلتهم ممن يتقلدون المراكز والمناصب أو يتمتعون بنفوذ في النظام للحصول على حاجاتهم وقضاء مصالحهم أو تلبية رغباتهم أيا كان نوعها". و"أصبحت المحابة القبلية عملية ضرورية في ظل تهميش دور المؤسسات الرسمية التي تقدم خدماتها وأعمالها دون تمييز لجميع المواطنين". ويرى أن هذا الأمر "يبدو على درجة كبيرة من الخطورة خاصة عندما يتعلق بالمستقبل، أي مستقبل العمل السياسي، إذا قدر لليبيا أن تشهد نظاماً سياسياً جديداً"¹.

وتوجد ثلاث مناطق جغرافية رئيسية في ليبيا هي برقة وطرابلس وقران. وحذر القذافي من أن الثورة ضده قد تقضي إلى تقسيم البلاد وإلى حرب أهلية، لكن المعارضين يقولون إن أحد أهم البنود التي أسسوا عليها طريقة العمل في إدارة المدن التي طردوا منها قوات القذافي، مبنية على "عدم طرح أسئلة عن الخلفيات القبلية والجهوية والتيارات الدينية والتوجهات السياسية".

وحين طرحت سؤالا على المجلس الذي يدير مدينة البيضاء، يتعلق بالتمثيل القبلي أو من التيارات الأخرى في المجلس، كانت الإجابة من جميع الأعضاء السبعة المسؤولين عن الشؤون الأمنية والاقتصادية في المدينة: "هذا السؤال هو نقطة قوة القذافي طوال مدة حكمه. نحن الآن نختار الأصلح، أيا كان انتمائه". وكان يجلس حول الطاولة رجال ملتحمون وحليقون وآخرون يدخنون السجائر

1969 بأن هذا الحاكم لا يريد أن يقتنع بأنه إنسان مثل أي إنسان على وجه الأرض يمكن أن خطئ وأن يصيب.. وقالوا جهارا نهارا، وهذا أمر غير مسبوق، إن القذافي استغل ثروات الليبيين في شراء ذمم رؤساء دول واستغل بترول ليبيا في ما هو ضد ليبيا، سياسيا واقتصاديا.. واختزل الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أبنائه الذين سيطروا على المشروعات بكل أنواعها، سواء المحلية أو تلك القادمة من الخارج.. سواء نشاطات داخل ليبيا أو خارجها. في يوم السابع عشر من فبراير خرج الليبيون مصممون على إنهاء حكم القذافي مهما كلفهم الأمر.

وتحدث نائب المحافظ أيضا عما أسماه المعاملة السيئة تجاه مناطق دون غيرها. وقال "المسائل تتعدد في مناطق بسبب الرشوة وبسبب درجة الولاء للنظام الحاكم. نعم. أمر خطير كان يحدث، وكنا نراه يسير بليبيا نحو المجهول.. المقصود من هذه السياسة هو خلق حساسيات وحزازات بين أهل المناطق الليبية. كانت هذه السياسة تستخدم لإذلال الناس.. ولإجبارهم على الانصياع والموالاة لنظام القذافي. أما اللجان الشعبية، كنظرية، فيمكن قراءتها والاستمتاع بما فيها من تنظير. لكن حين تفكر فيها تجد أن القذافي خلط أفكارا رأسمالية مع أفكار ماركسية، ووضع بها نظريات الهدف منها شيء واحد لا غير، هو خدمة حكمه والبقاء في السلطة إلى النهاية.. فاللجنة الشعبية العامة (الحكومة) بالكامل يختارها القذافي بنفسه. يمسك بورقة وقلم ويعلم هذا الاسم، بالموافقة، ويعلم على ذلك الاسم بالرفض. من يقول هذا يعين في هذا الموقع الحكومي وذاك لا يعين فيه، هو القذافي وحده.. وكذلك بالنسبة لمؤتمر الشعب العام (البرلمان) يتم اختيار أعضائه من جانب القذافي".

ويضيف نصر: قرارات مؤتمر الشعب العام يتم إعدادها سلفا، ويستبعد منها كل القرارات التي لا تناسب هوى القذافي.. وينطبق هذا الأمر على المؤتمرات الشعبية للشعبيات (أي المجالس المحلية للمحافظات)، حيث يتم اختيار أعضاء هذه المجالس

¹ مجلة شؤون ليبية الفصلية (ربيع 1995).

وغيرهم من المحافظين، وكان كل منهم ينظر إلى ما
يمكن أن تكون عليه خارطة ليبيا السياسية في
مرحلة ما بعد القذافي.